المحاضرة الثانية:

التطور التاريخي للحدود الدولية

تمهيد:

لقد أصبحت الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدول القائمة حديثا، فمنذ أن اعتبر الإقليم الجغرافي – وهو أحد أركان الدولة الثلاثة – كعنصر أساسي في تشكيل الدولة وقيامها، أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق الجغرافي، وعلى هذا الأساس فإن إقليم الدولة أصبح لا يخضع إلا لسيادة دولة واحدة فقط، أما حدود الاقليم فتعتبر جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها، وبعبارة أخرى تقوم الحدود بالفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي بهذا الاعتبار تشبه حدود الملكيات، ولكنها مرسومة على مقياس عالمي.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ظهور الدولة القومية

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان، وقد بدأت تتبلور في أوروبا مع ظهور مفهوم الدولة الحديثة، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوربية، وما ترتب على ذلك من ظهور القوميات الأوروبية، وتوسع الحركة التجارية، التي ساعد على وجودها الاكتشافات الجغرافية في العالم الجديد، والاستعمار في أقطار العالم.

وقد **ارتبط مفهوم الحدود السياسية بمفهوم السيادة على الإقليم الجغرافي للدولة،** أي **السيادة على مساحة معينة من الأرض، وعلى المجموعة البشرية الذين يعيشون فوقها،** فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق، من حيث ارتباطها بمفهوم الدولة ذاتها، فقد **كانت السيادة قبلا شخصية أو بشرية مرتبطة بسيادة الحاكم/ الأمير/ الإقطاعي على حدود اراضيه أو إمارته أو إقطاعه.**

وارتبطت الحدود التي تفصل الدول والامبراطوريات قديما بمفهوم التخوم، وهي **مساحات جغرافية واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري،** التي كانت تترك **كمناطق حاجزه تفصل بين الدول والشعوب، لهذا أصبحت المسطحات والمجاري المائية والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحدود أو حواجز،** ضد توسع المجموعات البشرية على بعضها البعض، أو اختلاطها، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة/ صادة، تفصل بين الحضارات والثقافات والأعراق.

على هذا الأساس، **لم تكن للإمبراطوريات القديمة حدود واضحة، أو محمية بسبب تعرضها الدائم للهجوم،** لهذا نجد تاريخيا، أن الامبراطورية الرومانية شيدت كثيراً من الأسوار على حدودها الخارجية، لا سيما في شمال انجلترا، وجنوب ألمانيا، وعلى أطراف نهر الدانوب، كما شيدت الإمبراطورية الصينية سور الصين العظيم على حدودها الخارجية، والواقع أن بناء مثل هذه الأسوار لم يكن نابعاً من الحفاظ على الحدود الأرضية أو المساحة الاقليمية للدولة فحسب، بل لأن حدود هذه الدول لم تكن معروفة على سبيل الدقة، من حيث هي حدود تقريبية، تفصلها موانع الطبيعية.

1- التاريخ القديم:

أ- الإغريق: عرفت ما يسمى بنظام **الدول/الإمارات المستقلة عن بعضها البعض،** الذين نظموا حدودها وضبطوا علاقاتها مع الدول المتجاورة، على أساس من القواعد والمبادئ والالتزامات المتبادلة، وقد أنشأوا أنظمة قانونية لحسم الخلافات عن الطريق التحكيم الدولي.

ب- الرومان: عرفوا بشكل متطور **مفهوم الدولة،** بل انهم اعتبروا **شكل الدولة مقدسا لا يجوز محاسبته ولا مراقبته،** وللدولة بهذا المفهوم، **امتداد اقليمي جغرافي يخضع لسيادتها وسيطرتها، بما يفترض معه إعمال نظام الحدود السياسية،** لهذا فقد عقد الرومان عدد من الاتفاقيات الحدودية مع من يجاورهم، من بينها: **الاتفاقية الحدودية المبرمة سنة 3100 ق م** (بين حاكم دولة LAGASH وممثل الشعبUMMA ، التي تضمنت قواعد وضعية لتنظيم حدود دولتين، والاتفاق على اللجوء الى التحكيم حال النزاع بينهما)، **اتفاقيه فردان المبرمة سنة 843 م** (التي ترتب عليها تقسيم الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة إلى ثلاث ممالك، هي: إيطاليا، فرنسا، وألمانيا، وضبط الحدود بينهم).

2- العصور الوسطى:

سيطرت في هذه الفترة المفاهيم المسيحية باعتبارها نظام مميز عن الدولة، بما يعني **أن الحاكم أو الدولة يستمد شرعيته وقوته من الدين المسيحي،** في هذا السياق، **حدث صراع ما بين السلطة الدينية للبابا والسلطة الزمنية للحاكم في أوروبا،** في ظل تفشي نظام

الإقطاع، بما يعني دويلات أو إقطاعيات صغيره يحكمها أمراء في دولة واحدة، ومع ذلك وجدت قواعد ومبادئ تحكم تعيين الحدود فيما بينها، وإن كانت غير مطبقة بسبب الحروب المتكررة في أوروبا للتوسع الجغرافي.

3- الدولة الإسلامية:

اعترف الفقه الإسلامي ضمنيا بفكرة **إلزامية تنظيم الحدود بين الدول**، لكن في إطار الشريعة الاسلامية، **التي تتأسس على وجود دارين: دار الإسلام؛ وهي الأقاليم الجغرافية التي تحكمها الخلافة الإسلامية، ودار الحرب/الفتح؛ وهي الأقاليم الجغرافية التي لم يطالها الفتح الإسلامي بعد**، لكن بالمقابل اعترفت بالحدود الإدارية بين الأقاليم الجغرافية في إطار دولة الخلافة الإسلامية المترامية.

المرحلة الثانية: الفترة التاريخية ما بين القرنين 17 م و20 م

منذ الحرب العالمية الأولى، أصبح ترسيم الحدود السياسية أكثر إلحاحاً وضرورة، وقد زادت أهمية تنفيذ هذا المطلب اصطدام مصالح الدول الاستعمارية الاقتصادية في مستعمراتها في قارات أمريكا وإفريقيا وآسيا، وفي تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، ويصعب أن نجد في هذه الفترة حداً سياسياً في العالم كله لم يتضمن دوراً لقوة أوربية في أحد مراحل تطوره.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، **أسهمت ثورات دول العالم الثالث لتصفية الاستعمار في أراضيها وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، في استقلال الكثير من الأقاليم الجغرافية، وقيامها كدول كاملة الأركان والسيادة**، بما أدى إلى سعي الدول المتجاورة إلى عقد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تضبط خطوط الحدود السياسية الفاصلة فيما بينها على الخرائط الحدودية وعلى الأرض، لتمنع؛ وتحول دون قيام أي نزاع فيما بينها، خاصة حول المناطق التي تكثر فيها الموارد الطبيعية الأولية الهامة مثل البترول والثروات المعدنية المختلفة في قارتي آسيا وأفريقيا.

1- القرن 17م:

أرست إتفاقية وستفاليا لسنة 1648 مجموعة من المبادئ والقواعد التي حددت طبيعة العلاقة بين الدولة وخط الحدود، الذي عرفه الفقيه Griggs بأنه: "**خطوط غير متحركة ثابتة على الارض، تقوم مقام الحدود السياسية بين الدول أو بين القبائل، التي تختلف في أعراقها وثقافاتها ولغتها، أو تكوينها الحضاري عموما**"، وتفصل الحدود السياسية في هذا السياق، بين كيانات سياسية بشرية تقتسم فيما بينهما المناطق الجبلية والصحاري والسهول والمسطحات والمجاري المائية على جانبي الخط الحدودي الفاصل، لذلك، فقد تم اعتماد **مبدأ ارتباط الحدود السياسية بالسيادة الوطنية على الإقليم الجغرافي الوطني لكل دولة على حدا**، واعتبارهما كلاهما من المقدسات التي لا يجوز المساس بها.

وقد تكرست المبادئ التي جاءت بها اتفاقية وستفاليا لسنة 1648، في اتفاقية صلح أوترخت سنة 1713 لاحقا، التي عرفت وحددت أحكامها طبيعة الحدود الدولية بالقارة الأوروبية، كما في **اتفاقية الحياد الدولي سنة 1780 بين الدنمارك والسويد، واتفاقية باريس سنة 1856 التي نظمت نصوصهما حقوق الدول المحايدة وواجباتهم، وقواعد الحدود السياسية بين الدول.**

2- القرن 19م:

تميز القرن 19 م بعدم نضج واستقرار فكرة ومفهوم الدولة الوطنية كأساس لترسيم الحدود الدولية، وإن كانت قد تأسست بعض المبادئ المتعلقة بتنظيم كيفيات وضع الحدود الدولية ضبطها بين الدول في القارة الأوروبية، في ظل بدء موجة حادة للاستعمار الأوروبي للعالم، **في هذه المرحلة تحول مفهوم الحدود من تعيينها بين دول القارة الأوروبية، إلى تعيينها للفصل بين المستعمرات الأوروبية في قارات إفريقيا وأمريكا وآسيا وأستراليا.**

رُسمت في الفترة ما بين سنتي 1850 و1890 الخطوط الحدودية بين مناطق النفوذ الأوروبي في المستعمرات الإفريقية والآسيوية والأمريكية، عن طريق عقد مؤتمرات وإبرام اتفاقيات بين الدول الأوروبية الاستعمارية لتقسيمها، من بينها:

* **مؤتمر برلين المنعقد سنتي 1884 و1885 الذي فصل فيه بين مناطق النفوذ الاستعماري الأوروبي** لدول فرنسا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا واسبانيا.

* **الإتفاقيات الحدودية فيما بين الدول الاستعمارية الأوروبية ذاتها، أو بينها وبين السكان الأصليين للمستعمرات في إفريقيا على الخصوص**، من بينها:

- اتفاقية سنة 1898 التي رسمت حدود النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي في منطقة غرب إفريقيا، ونتج عنها دولة نيجيريا البريطانية بحدودها مع دولة السودان الفرنسية؛

- اتفاقيات دولية حدودية لتقسيم مناطق نفوذ استعماري في المنطقة الواقعة جنوب وشرق بحيرة تشاد، ابرمتها فرنسا مع كل من: ألمانيا سنة 1892، وبلجيكا سنة 1894، وبريطانيا سنة 1898.

- اتفاقيات دولية حدودية بين بريطانيا وفرنسا بشأن تحديد مناطق نفوذ كلا منهما على أراضي الامبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد، والممالك القبلية الإفريقية في حوض غينيا والكونغو.

- اتفاقيات دولية حدودية ابرمتها بريطانيا سنة 1898 مع كل من: فرنسا لتسوية حدود النفوذ الاستعماري في مناطق ساحل الذهب وغامبيا غرب إفريقيا، وألمانيا لتسوية الحدود الشرقية في منطقة الكاميرون.

3- القرن 20م:

شهد مفهوم الحدود الدولية تطورا مهما جدا في القرن 20 م، ببدء حركات التحرر من الإستعمار والاستقلال وتقرير المصير، وما يستتبع ذلك من قيام دول جديدة لها سيادة كاملة على إقليمها الجغرافي، وقد شهدت هذه المرحلة تدخل الدول الاستعمارية في تنظيم حدود مستعمراتها سابقا بعد استقلالها، عن طريق عقد مجموعة من الإتفاقيات الدولية الحدودية، من بينها: الاتفاقية الحدودية لترسيم حدود إريتريا بين إيطاليا وإثيوبيا سنة 1900 وملحقيها سنتي 1902 و1908، ومع فرنسا سنة 1901، الاتفاقية الحدودية بين بريطانيا ومصر بشأن مع حدودها مع السودان سنة 1901؛ الاتفاقية الحدودية بين إيطاليا ومصر سنة 1925 بشأن حدودها مع ليبيا.

وأثناء مرحلة الحرب الباردة؛ أصبحت القواعد التنظيمية للحدود أداة أساسية لترسيم الحدود بين الدول المتجاورة، وتم التأكيد على أن الخط الحدودي الفاصل بين الأقاليم الجغرافية للدول يمتد ليشمل إقليم الدولة البري والبحري والجوي، وقد تم تنظيم المسائل المتعلقة بالحدود في هذه المرحلة عن طريق إما:

- *الإتفاقيات الدولية العامة / الشارعة:* مثل اتفاقية فيينا حول التوارث الدولي لسنة 1978، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

- *الإتفاقيات الدولية الحدودية الثنائية أو متعددة الأطراف:* بين الدول المتجاورة، من أجل تعيين الحدود السياسية بين أقاليمها الجغرافية، على أساس اتفاقي، يتضمن تحديد الخط الحدودي للسيادة كل منها، والذي يبدأ من نقطة جغرافية حدودية معينة طبيعيا أو اصطناعيا أو هندسيا أو فلكيا، الى نقطة جغرافية أخرى، على بعد محدد بمسافة معينة بالكيلومترات المربعة، وعلى أساسه يتم تخطيط الخط الحدودي بوضع علامات حدودية على أرض الواقع، أو أسلاك شائكة، أو مجرد رسم خط.

من أمثلته، توصلت الجزائر، بعد استقلالها سنة 1962، للاتفاق مع جيرانها من الدول على رسم الحدود المشتركة، كالتالي: إتفاق دولي حدودي بين تونس والجزائر موقع في: 1970/01/06، ثم اتفاق على تخطيط الحدود موقع في: 1983/03/19؛ اتفاق دولي حدودي بين المغرب والجزائر لترسيم الحدود موقع في: 1972/06/15؛ اتفاق دولي حدودي بين موريتانيا والجزائر لترسيم الحدود موقع في: 1983/12/13؛ اتفاق دولي حدودي بين مالي والجزائر لترسيم الحدود موقع في: 1983/05/08؛ اتفاق دولي حدودي بين النيجر والجزائر لترسيم الحدود موقع في: 1983/01/05.